



خليل في «حديث المالية»: الإصلاحات الضريبية خطوة لا مفرّ منها لوقف التدهور وإعادة التوازن

أصدرت وزارة المالية نشرة «حديث المالية» بعدها الأخير تشرين الأول ٢٠١٧، افتتحها الوزير علي حسن خليل بكلمة عنوانها «إجراءات حتمية»، هنا نصّها: «إذا كانت حزمة الإجراءات الضريبية التي أقرّها مجلس النواب تساهم في حماية سلسلة الرتب والرواتب من خلال توفير الموارد المالية التي تتيح تطبيقها، وإعطاء المستفيدين منها حقهم الذي لا نقاش فيه، فإن هذه الإجراءات باتت أصلاً ضرورة حتمية بمعزل عن السلسلة والحاجة إلى تمويلها. فالمالية العامة في لبنان في نزف متزايد منذ أعوام، ومستوى الإنفاق تطوّر صعوداً متسبباً بالمزيد من العجز. وأمام هذا الواقع، تلجأ الحكومات إلى إجراءات جذرية لتفادي الانزلاق إلى أزمات خطيرة يدفع المواطن ثمنها الأكبر، وتنعكس على أوضاعه المعيشية، وهذا ما رأيناه في دول عدة من العالم.

ومع ذلك لم يتم في الأعوام الإثني عشر الأخيرة، إقرار أي إجراء ضريبي لمعالجة الخلل المالي، فوصلنا إلى وضع لم يعد يحتمل التهرّب من المسؤولية وتقاذف الكرة، وكان لا بدّ والحال هذه من التحلي بشجاعة الإقدام، لأن الاستمرار على هذا النحو من دون إصلاحات يقود إلى عواقب خطيرة. من هنا وأمام هذا الواقع، تأتي الإصلاحات الضريبية اليوم خطوة لا مفرّ منها لوقف التدهور وإعادة التوازن إلى الوضع المالي، من خلال العمل على تقليص العجز المتراكم. وقد حرصنا على أن تراعي هذه الإجراءات الضريبية فيها، ذوي الدخل المحدود، إذ هي في معظمها لا تؤثر على الفقراء ولا تشكّل أي عبء عليهم.

لقد قمنا بواجبنا ولم نتردّد في اتخاذ القرار الصعب بأفضل طريقة ممكنة، وندعو الجميع إلى التحلي بالقدر نفسه من المسؤولية حفاظاً على بلدنا».



خليل: لا مفر من الإصلاحات الضريبية

السبت ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٧
أصدرت وزارة المال نشرة «حديث المالية» في عددها الأخير تشرين الأول ٢٠١٧، افتتحتها الوزير علي حسن خليل بكلمة عنوانها «إجراءات حتمية»، جاء فيها: «إذا كانت حزمة الإجراءات الضريبية التي أقرها مجلس النواب تساهم في حماية سلسلة الرتب والرواتب من خلال توفير الموارد المالية التي تتيح تطبيقها، وإعطاء المستفيدين منها حقهم الذي لا نقاش فيه، فإن هذه الإجراءات باتت أصلاً ضرورة حتمية في معزل عن السلسلة والحاجة إلى تمويلها. فالمالية العامة في لبنان في نرف متزايد منذ أعوام، ومستوى الإنفاق تطوّر صعوداً متنسباً بالمزيد من العجز .

مع ذلك، لم يتم في الأعوام الإثني عشر الأخيرة، إقرار أي إجراء ضريبي لمعالجة الخلل المالي، فوصلنا إلى وضع لم يعد يحتمل التهرّب من المسؤولية وتقاذف الكرة، وكان لا بدّ والحال هذه من التحلي بشجاعة الإقدام، لأن الاستمرار على هذا النحو من دون إصلاحات يقود إلى عواقب خطيرة.

من هنا وأمام هذا الواقع، تأتي الإصلاحات الضريبية اليوم خطوة لا مفرّ منها لوقف التدهور وإعادة التوازن إلى الوضع المالي، من خلال العمل على تقليص العجز المتراكم. وقد حرصنا على أن تراعي هذه الإجراءات الضريبية ذوي الدخل المحدود، إذ هي في معظمها لا تؤثر على الفقراء ولا تشكّل أي عبء عليهم.

لقد قمنا بواجبنا ولم نتردّد في اتخاذ القرار الصعب بأفضل طريقة ممكنة، وندعو الجميع إلى التحلي بالقدر نفسه من المسؤولية حفاظاً على بلدنا.»



خليل في حديث المالية: الإصلاحات الضريبية خطوة ضرورية لوقف التدهور وإعادة التوازن

أصدرت وزارة المال نشرة حديث المالية بعدها الأخير تشرين الأول ٢٠١٧، افتتحها الوزير علي حسن خليل بكلمة عنوانها إجراءات حتمية، هنا نصّها: إذا كانت حزمة الإجراءات الضريبية التي أقرّها مجلس النواب تساهم في حماية سلسلة الرتب والرواتب من خلال توفير الموارد المالية التي تتيح تطبيقها، وإعطاء المستفيدين منها حقهم الذي لا نقاش فيه، فإن هذه الإجراءات باتت أصلاً ضرورة حتمية بمعزل عن السلسلة والحاجة إلى تمويلها.

فالمالية العامة في لبنان في نزف متزايد منذ أعوام، ومستوى الإنفاق تطوّر صعوداً متسبباً بالمزيد من العجز. وأمام هذا الواقع، تلجأ الحكومات الى إجراءات جذرية لتفادي الانزلاق الى أزمات خطيرة يدفع المواطن ثمنها الأكبر، وتنعكس على أوضاعه المعيشية، وهذا ما رأيناه في دول عدة من العالم. ومع ذلك لم يتم في الأعوام الإثني عشر الأخيرة، إقرار أي إجراء ضريبي لمعالجة الخلل المالي، فوصلنا الى وضع لم يعد يحتمل التهزّب من المسؤولية وتقاذف الكرة، وكان لا بدّ والحال هذه من التحلي بشجاعة الإقدام، لأن الاستمرار على هذا النحو من دون إصلاحات يقود الى عواقب خطيرة. من هنا وأمام هذا الواقع، تأتي الإصلاحات الضريبية اليوم خطوة لا مفرّ منها لوقف التدهور وإعادة التوازن الى الوضع المالي، من خلال العمل على تقليص العجز المتراكم. وقد حرصنا على أن تراعي هذه الإجراءات الضريبية فيها، ذوي الدخل المحدود، إذ هي في معظمها لا تؤثر على الفقراء ولا تشكّل أي عبء عليهم. لقد قمنا بواجبنا ولم نتردّد في اتخاذ القرار الصعب بأفضل طريقة ممكنة، وندعو الجميع الى التحلي بالقدر نفسه من المسؤولية حفاظاً على بلدنا.

خليل في «حديث الماليّة»: الإصلاحات الضريبية خطوة لا مفرّ منها لوقف التدهور وإعادة التوازن



٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٧

أصدرت وزارة المال نشرة «حديث الماليّة» بعددها الأخير تشرين الأول ٢٠١٧، افتتحتها الوزير علي حسن خليل بكلمة عنوانها «إجراءات حتمية»، هنا نصّها: «إذا كانت حزمة الإجراءات الضريبية التي أقرّها مجلس النواب تساهم في حماية سلسلة الرتب والرواتب من خلال توفير الموارد المالية التي تتيح تطبيقها، وإعطاء المستفيدين منها حقهم الذي لا نقاش فيه، فإن هذه الإجراءات باتت أصلاً ضرورة حتمية بمعزل عن السلسلة والحاجة إلى تمويلها.

فالمالية العامة في لبنان في نزف متزايد منذ أعوام، ومستوى الإنفاق تطوّر صعوداً متسبباً بالمزيد من العجز. وأمام هذا الواقع، تلجأ الحكومات الى إجراءات جذرية لتفادي الانزلاق الى أزمات خطيرة يدفع المواطن ثمنها الأكبر، وتنعكس على أوضاعه المعيشية، وهذا ما رأيناه في عدة دول من العالم. ومع ذلك لم يتم في الأعوام الاثني عشر الأخيرة، إقرار أي إجراء ضريبي لمعالجة الخلل المالي، فوصلنا إلى وضع لم يعد يحتمل التهرّب من المسؤولية وتقاذف الكرة، وكان لا بدّ والحال هذه من التحلي بشجاعة الإقدام، لأن الاستمرار على هذا النحو من دون إصلاحات يقود إلى عواقب خطيرة. من هنا وأمام هذا الواقع، تأتي الإصلاحات الضريبية اليوم خطوة لا مفرّ منها لوقف التدهور وإعادة التوازن إلى الوضع المالي، من خلال العمل على تقليص العجز المتراكم. وقد حرصنا على أن تراعي هذه الإجراءات الضريبية فيها، ذوي الدخل المحدود، إذ هي في معظمها لا تؤثر في الفقراء

ولا تشكّل أي عبء عليهم.
لقد قمنا بواجبنا ولم نتردّد في اتخاذ القرار الصعب بأفضل طريقة ممكنة، وندعو الجميع إلى التحلي
بالتدبر نفسه من المسؤولية حفاظاً على بلدنا».